



إيمان الحوسنية

النص والواقع

بدأ الدكتور محمد جمال باروت في مجلة التسامح - التفاهم العدد السابع بحثه بمقولة «النص مقدس.. والتأويل حر»؛ محاولاً فيه تقديم تحليل وافٍ لكتاب «عيال الله» للمفكر الإسلامي محمد الطالبي، والذي كان يدعو إلى نظرية تأويلية هيرمينوطيقية للنص تتجاوز حدود النظرية الفقهية على مرّ العصور، كما دعا الطالبي إلى التأويل في إطار وعي مقاصدي تأويلي جديد بالنص يُمكنه حل مشكلاتنا المعاصرة التي تصطدم في كثير من الأحيان بالنص؛ فتخلق هذه الضجوة بين «النص والواقع»، وقبل أن نتطرق إلى بحث الدكتور باروت والإشكاليات التي واجهتني أثناء قراءته، والأسئلة التي ينبغي أن تُطرح حول البحث هذا، ينبغي أن أقوم بتقديم موجز بسيط عن مفهوم «التأويلية الهيرمينوطيقية للنص المقدس»، والذي دعا إليها الطالبي في كتابه.

ولو قلنا إنه مع التأويلية الرومانسية التي تؤمن بوجود معنى نهائي للنص، وتؤمن بأهمية معرفة قصد المؤلف - لكنها تولي اهتماماً بمعرفة الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية والنفسية التي عاش فيها المؤلف وظهر فيها «النص» - لظهر لنا أيضاً إشكاليات عدة: منها: مادام «النص القرآني» ظهر قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام، في شبه الجزيرة العربية - بما تحمله تلك الفترة من اختلافات اجتماعية ودينية وسياسية وثقافية... وغيرها - فهل الأحكام التشريعية في القرآن تناسب ظروف تلك المرحلة فقط؛ وبهذا يكون النص القرآني تاريخياً، أم أن كل الأحكام ثابتة في كل زمان ومكان؟ وإن كانت هناك أحكام ثابتة وأحكام متغيرة، فما هي؟ وكيف يُمكننا معرفتها من خلال النص؟

... كل هذه الإشكاليات لم أجد لها توضيحاً كافياً في بحثه، ولكن الطالبي حاول التركيز على نقطة مهمة جداً وهي أن يكون تفسير النص «القرآني» بناءً على الواقع ومصالحه الناس؛ وبالتالي فإنه لا بد من التركيز على روح النص، ومقاصد الشريعة وليس فقط على اللغة وظاهر الآيات؛ فممر بن الخطاب - على سبيل المثال - قد أوقف حد السرقة في عام الرمادة نتيجة الظروف الصعبة التي مرّ بها الناس في تلك الفترة؛ وبالتالي فإن الأحكام الشرعية لا بد أن تكون مرنة وتتناسب مع متطلبات كل مرحلة، وليس المهم: تطبيق الأحكام بحذورها وتفصيلها الشكلية، وإنما المهم التركيز على السبب الذي جعلنا أن نطبقها، وهل يتناسب مع متطلبات العصر الحالي؛ حيث يقول الطالبي: «لم يعد ممكناً حل مأزق النموذج الأصولي وأزمته باتت مزمنة، دون إعادة تأسيسه من جديد على أساس المقاصد الكلية للشرعية، التي يُمكن إدراجها في إطار نظرية عامة لتأويل النص القرآني، في إطار عالم متغير على أساس تحقيق المصلحة التي يفترض بها أن تشكل رحي التشريع الإسلامي؛ فالتأويل في ضوء المصلحة هو من أهم أبعاد هذه النظرية».

وهنا... تبرّر أيضاً تساؤلات: فإذا كان ينبغي علينا أن نركز على المقاصد الكلية للشرعية في تفسير الأحكام... وغيرها، وما يتطلبه الواقع؛ فمن سيقوم بتفسير النص حينها؟ هل يظل الأمر حكراً على المفسرين؛ مادام الأهم هو روح الآيات لا ظاهرها، أم يُمكن لأي مفكر أو باحث أو عالم معرفة المناسب، لما تقتضيه المرحلة؟ وإذا ظهر أن الأحكام الفقهية الثابتة المتفق عليها، لا تتناسب مع الواقع وروح العصر؛ فهل سيكون حينها هناك أي شيء ثابت في النص؟ أسئلة كثيرة تحتاج مزيداً من التفاصيل والبحث، وأنا هنا حينما أطرحها، ليس لأنني أخالف الطالبي في أهمية إعادة النظر مجدداً فيما يتعلق بالنص والواقع، وإنما أطرحها لتكون هناك رؤية واضحة لهذه الفكرة، التي تجر وراءها تساؤلات عديدة.

فكما يقول الطالبي: «غدت الشريعة أقوال الفقهاء، وأقوال الفقهاء هي الشريعة»، وباتت هناك فجوة حقيقية بين النص والواقع تتطلب بحثاً ودراسات جادة.

التفسيرات والتأويلات، يوجد هناك معنى ثابت لهذا النص؛ فهي لا تنفي إمكان الوصول لهذا المعنى، ولكنها تؤكد على نقصان الفهم. وفي القرن العشرين، ظهرت «التأويلية الفلسفية»، والتي ذهبت إلى أنه لا بد من رفع مستوى علم الهرمينوطيقا من مجال علم المنهج إلى مجال الفلسفة؛ فلا يكفي وضع قواعد ومناهج لتفسير النص، وإنما لا بد أن نفهم «حقيقة الفهم ذاته» وعلاقتنا بالوجود؛ ولعل أبرز ما دعت إليه أن:

«لكل وجود إنساني ظرفه ومرحلته الزمنية المختصة به، وهو في حالة صيرورة وتغير وكل فهم مرتبط بدنيته الخاصة وبمرحلته، فكل فهم تاريخي؛ لأن كل فهم متأثر مع دنيته الخاصة، ولا يُمكن للمفسر أن ينفك عن مرحلته؛ لذلك فإن المفسر لا يستطيع الانفكاك عن هذه الحتمية؛ وبذلك فإن عملية الفهم تصبح متغيرة غير ثابتة، بتغير الزمان والظروف، وكذلك فلا أهمية لمعرفة قصد المؤلف وهنا تهتم التأويلية الفلسفية بالمفسر لا المؤلف (محورية المفسر)، وإنما المهم هو قراءة المفسر للنص حسب معلوماتهم المسبقة، وخلفياتهم وظروفهم والأسئلة التي تدور بين المفسر والنص؛ فعملية الفهم هنا هي حوار تفاعلي بين النص والمفسر، فالمفسر لا يدخل إلى النص صفحة بيضاء، بل هو يدخل حاملاً معه تساؤلاته وخلفيته وموقعه في الزمان، ولا يوجد معنى نهائي للنص؛ لأن كل مفسر له تأويلاته الخاصة والمختلفة باختلاف ظروفه؛ وبالتالي فلا يوجد تفسير صحيح أو تفسير خاطئ، ولا يوجد منهج وقواعد معينة لتفسير النص (المنهج غير ممكن)؛ وبالتالي فإن التفسير نسبي مختلف من شخص لآخر (نسبية التفسير). ومن الجدير بالذكر أن كل مرحلة قوبلت بانتقادات ومعارضة؛ حتى الأخيرة منها (التأويلية الفلسفية).

وبعد أن استعرضنا موجزاً بسيطاً جداً عن موضوع شائك، فيما يتعلق بـ«التأويلية الهيرمينوطيقية»، نعود إلى بحث الدكتور باروت، والذي دعا إلى تأويلية هيرمينوطيقية للنص، ولكن واجهتني عدة إشكالات وأنا أحاول فهم مراده، من اللغة الصعبة التي استخدمها في بحثه، إلى عدم توضيحه بماذا يعني تأويلية هيرمينوطيقية للنص؛ ولكنه اكتفى فقط بذكر المصطلح، وهل هو مع التأويلية الرومانسية أم الفلسفية الحديثة الأخيرة؟! ولنفترض أنه مع التأويلية الفلسفية الحديثة، فهو سيصطدم بإشكاليات عديدة كان ينبغي عليه ذكرها، وهي بأن التأويلية الفلسفية لا تؤمن بوجود معنى ثابت للنص، ولا تؤمن بأهمية معرفة قصد المؤلف، ولا تؤمن بوجود منهج وقواعد لتفسير النص، وحينها تسقط فاعلية «النص القرآني» ولا يكون لوجوده أهمية دينية وجودية، وليس مهماً أن نعرف قصد الشارع «الله» من النص، ولا يعد للأحكام الشرعية المستخلصة منه أي ثبات، ولا يوجد بالتالي أي حكم نستطيع أن نقول عنه إنه ثابت بتغير الزمان والمكان، وإنما ما سيوجد هو تفسيرات نسبية، لا تلتزم بمنهج وقواعد معينة ومحددة، وأصبح لكل واحد أن يفسره بناء على خلفيته وفهمه. ويصبح النص «القرآني» كأي نص أدبي. وبالتالي فلا معنى لوجود علم أصول الفقه وقواعد لتفسير القرآن، طالما لكل واحد القدرة على تفسيره.

لقد ظهرت بدايات الهيرمينوطيقا في القرن السادس عشر (عصر النهضة)، في أحضان اللاهوت المسيحي، وكانت تعني آنذاك «تأويل وتفسير النص المقدس»؛ حيث تشير إلى مجموعة من القواعد التي يجب أن يتبعها المفسر لتفسير النص الديني، وظهرت هذه الحركة كردة فعل اتجاه سيطرة الكنيسة على اللاهوت المسيحي واحتكار تفسير النص لها، ونتيجة الإشكاليات التي واجهت المسيحيين تجاه الإنجيل، وانتشار الفكر البروتستانتي وحركات الإصلاح الديني، ولكن هذا المصطلح قد تجاوز في نظرياته مجال النص الديني، ليدخل في شتى العلوم الحديثة المختلفة، خاصة العلوم الإنسانية كالفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع والنقد الأدبي... وغيرها؛ فهي إما أن تبحث عن وضع منهج وقواعد لتفسير النص، أو تبحث عن تفسير حقيقة الفهم ذاته ولا تبحث عن منهج معين للتفسير كما في الهيرمينوطيقا الفلسفية في القرن العشرين:

«فربما بحثت مثلاً حول طبيعة النص ومعناه، وحقيقة الفهم والتفسير، وعلاقة النص بالتراث والتقاليد، والعلاقة بين النص والمؤلف، وتركز كثيراً على علاقة المفسر بالنص، وهل للنص شخصية مستقلة عن المؤلف، وليس لقصد المؤلف ومراده من النص أهمية وإنما المهم فهم المفسر، أم أن المهم الوصول لقصد المؤلف، وهل يُمكن الوصول إليه وكيفية ذلك؟ وما هي تأثيرات وظروف المؤلف أو المفسر ومكوناته الثقافية والفكرية والاجتماعية، في النص وتفسيره، خاصة مع اختلاف زمان وظروف المفسر عن المؤلف؟».

وقد مرّت التأويلية خلال مسيرتها التاريخية بثلاث مراحل مهمة؛ هي: المرحلة الكلاسيكية، والمرحلة الرومانسية، وأخيراً المرحلة الفلسفية التي ولدت في القرن العشرين. ظهرت التأويلية «الكلاسيكية» في عصر النهضة؛ نتيجة الحركات الإصلاحية الداعية إلى وضع قواعد ومنهجية معينة جديدة لتفسير النص الديني بعيداً عن سيطرة الكنيسة، وكان أول كتاب صدر في هذا المجال باسم «الهيرمينوطيقا» للكاتب دان هاور، وقد قدم تعريفاً لهذا المصطلح على أنه «القواعد والمناهج اللازمة لتفسير الكتاب المقدس»، وقد اهتمت التأويلية الكلاسيكية بفهم قصد المؤلف، وأنه لا يوجد أي إشكاليات في الوصول إليه. وهنا، يكون فهم قصد «النص المقدس» الإلهي وإلى ماذا يرمي، ولكن شرط إزالة الغموض ووضع بعض القواعد والأصول الصحيحة التي تمكننا من فهم النص ومقصده فهما صحيحاً. وبعد التأويلية «الكلاسيكية»، ظهرت التأويلية «الرومانسية» في نهاية القرن السادس عشر وبدايات القرن الثامن عشر؛ ومن أبرز معالمها أنها دعت إلى فهم شمولي للنص، لا يقتصر على المعرفة اللغوية بالنص، بل يتعداه إلى فهم فكر المؤلف وذهنيته وقصده، والنظر إلى الظروف الاجتماعية والثقافية والدينية وحتى النفسية التي عاش فيها؛ وبذلك فإن عملية تفسير النص ليست بتلك السهولة التي كانت الكلاسيكية تعتقدتها، وإنما سوء الفهم هو الطبيعي؛ وذلك لعوامل عديدة؛ منها أن زمن المؤلف وظروفه يختلفان عن زمن المفسر؛ لذلك لزم وجود قواعد لتجنب المفسر سوء الفهم، وكانت الرومانسية تؤمن بوجود معنى نهائي للنص، وتعنى بأهمية قصد المؤلف؛ فمهما تعددت